المستهدفات الكمية للسردية الوطنية للتنمية الاقتصادية

أهميّة إعداد المُستهدفات الكمية للسرديّة الوطنيّة للتنمية الاقتصادية

في إطار جهود وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة والتعاون الدولي لإعداد خطة تنفيذيّة شاملة تُجسّد رؤية الدولة لتحقيق نمو اقتصادي مُستدام يُعزّز القُدرة التنافسيّة، يأتي هذا الفصل الختامي ليُترجِم أولويّات الإصلاح الهيكلي والحلول المُقترحة التي تم استعراضها عبر الفصول السابقة إلى مجموعة مُتسقة من المُستهدفات الكميّة على المدى القصير والمُتوسّط.

ويُعد هذا الإطار الكمّي أداة مركزيّة لضمان اتساق الجهود الحكوميّة، وتوجيه السياسات نحو تحقيق نتائج قابلة للقياس، وتعزيز المسئوليّة المُشتركة والشفافيّة. كما يُسهِم في صياغة سردية وطنيّة مُوحّدة للتنمية الاقتصاديّة، وتُوجّه الموارد نحو أولويّات مُشتركة، فضلًا عن دعم اتخاذ قرارات مبنيّة على أدِلّة، بما يُعزّز فاعليّة السياسات العامة ويُمكّن من تقييم التقدّم المُحرَز بموضوعيّة.

تم تقدير مجموعة من المستهدفات الاقتصادية استناداً إلى سلاسل زمنية تعكس الاتجاهات السابقة، وأحدث مؤشرات الأنشطة الاقتصادية، وأخذًا في الاعتبار مسار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، إلى جانب ما تضمنته رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة، فضلًا عن الاستراتيجيات القطاعية المشار إليها في السردية الوطنية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التقديرات تعكس الاتجاهات العامة المستهدفة في تلك المرجعيات، مع مراعاة تحقيق قدر من الاتساق والترابط بين السياسات الكلية والقطاعية، بما يدعم تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة.

وفي هذا الإطار، تأتي المُستهدفات الكميّة المُقترحة مدفوعة بالتقديرات التي تُبرِز المكاسب الاقتصاديّة الكبيرة المُرتقبة من تنفيذ الإصلاحات الهيكليّة، مما يُعزّز من أهميّة تسريع وتيرة الإصلاح وربطها بنتائج قابلة للقياس والتحقيق.

فإصلاح بيئة الأعمال، على سبيل المثال، يُسهِم في تحسين مُناخ الاستثمار وخفض تكاليف المُعاملات، مما يُعزّز من تكوين رأس المال الخاص، ويُحفّز تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة وفاعليّة، ويُفضي بالتالي إلى مكاسب مُزدوجة على صعيد رأس المال والإنتاجيّة الكليّة لعوامل الإنتاج (TFP).

وفي المُقابل، يُمثّل اعتماد التكنولوجيا الرقميّة القناة الأهم لتحفيز الإنتاجيّة الكليّة لعوامل الإنتاج، نظرًا لدوره المحوري في رفع الكفاءة التشغيليّة، ودفع الابتكار، ودمج الاقتصاد في سلاسل القيمة العالميّة ذات القيمة المُضافة الأعلى.

أما سد فجوة مُشاركة المرأة في سوق العمل، فيُسهِم بشكل مُباشر في توسيع المُشاركة في سوق العمل ورفع مُعدّلات التشغيل، مع ما يترتب على ذلك من زيادة في الناتج المحلّي ، دون الحاجة لتوسّع مُماثل في رأس المال.

وعلى صعيد آخر، يسهِم زيادة الانفتاح التجاري - من خلال تعزيز تكامُل الاقتصاد مع الأسواق العالميّة - في زيادة جاذبية الاستثمار في القطاعات القابلة للتصدير، مما يُعزّز تكوين رأس المال ويُدعّم الكفاءة الإنتاجيّة من خلال إعادة تخصيص الموارد نحو الأنشطة الأعلى إنتاجيّة.

والجدير بالذكر، أن تسريع التحوّل الرقمي يُحقّق أعلى عائد مُنفرد من بين مُختلف الإصلاحات الهيكليّة، ويكاد هذا الأثر يُعادِل ما تُحقّقه باقي الإصلاحات مُجتمعة، مما يُبرِز أهميّة هذا المسار كرافعة رئيسة للنمو المُستدام وتعزيز الكفاءة الإنتاجيّة.

إطار الاقتصاد الكلي وفقًا لسيناريوهات مُختلفة

يُقدّم إطار الاقتصاد الكلّي مُقارنة في الأساس بين مسارين بديلين لمُستقبل الاقتصاد المصري: المسار الأساسي الذي يفترض استمرار السياسات الراهنة دون تسريع وتيرة الإصلاح، والمسار الإصلاحي الذي يستند إلى تبنّي حزمة من الإصلاحات الشاملة بوتيرة أسرع في ظل توافُر بيئة عالميّة داعمة، وقُدرة أعلى على استغلال الفُرص الناشئة عن التحوّلات العالميّة، كما يتم التطرّق إلى السيناريو المتحفظ يأخُذ في الاعتبار المخاطر النزولية المتمثلة في تصاعُد حالة عدم اليقين العالمي والتوتّرات الجيوسياسيّة وتأثيراتها المُحتملة على الاقتصاد الوطني.

ويهدِف هذا الجزء من السردية إلى تسليط الضوء على الفرضيّات المُرتبطة بالسيناريوهات المُختلفة سالِفة الذِكر، واستعراض الاتجاهات الحالية والمُتوقّعة في ضوء كلٍ منها.

يفترض سيناريو الإصلاحات بوتيرة أسرع تحقيق مُعدّلات نمو اقتصادي مُرتفعة نسبيًا سنويًا تصل إلى ٧٪ بحلول ٢٠٣٠، بالإضافة إلى ارتفاع مُتوسّط مُعدّل التشغيل ليقترب من ٥٣٪ من السكان في سن العمل. ويُقارن هذا السيناريو بـ «النهج المُعتاد» الذي يُتوقّع أن يُحقّق نموًا بنحو ٦٪، ومُعدّل تشغيل يبلُغ نحو ٥٢٪ من السكان في سن العمل.

وبالرغم من أن الفارق بين سيناريو الإصلاحات والمسار الأساسي يُقدّر بنحو نقطة مئويّة واحدة فقط في مُعدّل النمو الاقتصادي بحلول عام ٢٠٣٠، كما هو مُوضّح في الجدول أدناه، إلا أن هذا الفارق يعكس تحوّلًا نوعيًا في المسار الاقتصادي، حيث يُعزى ضيق الفجوة بين السيناريوهين إلى أن المسار الأساسي يفترض بدوره تنفيذ مجموعة من الإصلاحات، ولكن بوتيرة أكثر تحفّظًا وتدرّجًا. في المُقابل، يُمكّن سيناريو الإصلاح المُتسارع الاقتصاد من الانطلاق في مسار نمو أعلى بفضل تسارُع وتيرة الإصلاحات الهيكليّة والقطاعيّة، ورفع كفاءة تخصيص الموارد، وتعزيز القُدرة الإنتاجيّة، مما يُوفّر مرونة أكبر في الاستجابة السريعة للتطوّرات العالميّة المُتلاحقة، ويمتد أثر هذا المسار ليضع الاقتصاد على طريق نمو أكثر شمولًا واستدامة حتى عام ٢٠٥٠، بما يضمن تراكم المكاسب الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل وتعميق التحوّل الهيكلي للإنتاج.

وفيما يلي، عرض للسيناريوهات المطروحة، وما تستند إليه كل منها من فرضيّات أساسيّة

- **السيناريو الأساسي «النهج المعتاد»**

يفترض المسار الأساسي استمرار السياسات الاقتصاديّة على النهج القائم حاليًا، مع تنفيذ الإصلاحات الهيكليّة، ولكن بوتيرة تدريجيّة وأكثر تحفّظًا، بما يتماشى مع الأهداف الكميّة الواردة في الخطة الوطنيّة للتنمية مُتوسّطة المدى ومشروع مُوازنة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦. وقد يُحِدّ هذا النهج التدريجي في تنفيذ الإصلاحات من سرعة استجابة الاقتصاد للفرص الناشئة عن التحوّلات المُتسارعة في الاقتصاد العالمي.

وفي ظل هذه الفرضيّات، من المُتوقّع أن يُحقّق الاقتصاد المصري نموًا يتصاعد تدريجيًا ليبلُغ نحو ٦٪ بحلول عام ٢٠٣٠، إلى جانب تحسّن مُستويات التشغيل ليصِل مُعدّل التشغيل إلى نحو ٥٢٪ من السكان في سن العمل، بما يعكس استمرار النمو وفقًا للاتجاهات التاريخيّة، دون إحداث تحوّل نوعي ملحوظ في هيكل الاقتصاد أو مُستوى إنتاجيّته.

- **سيناريو «الإصلاح المُتسارع»**

يعتمد سيناريو «الإصلاح المُتسارع» على مجموعة من الفرضيّات والإصلاحات الهيكليّة التي من شأنها تعزيز نمو الإنتاجيّة الكليّة لعوامل الإنتاج، وبالتالي تحقيق مُعدّلات نمو اقتصادي أعلى وأكثر استدامة قياسًا بالسيناريو الأساسي. وتشمل هذه الفرضيّات الآتي:

١) ارتفاع مُعدّلات الاستثمار الكلّي لتصِل إلى نحو ١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠، مع

مُساهمة مُتزايدة من القطاع الخاص. ويُسهِم هذا التوسّع الاستثماري - ولا سيما في القطاعات ذات القيمة المُضافة المُرتفعة - في تعزيز كفاءة استخدام الموارد، مما ينعكِس إيجابًا على نمو الإنتاجيّة الكليّة. ويأتي ذلك من خلال تحفيز الاستثمار الخاص عبر تطبيق حزمة من السياسات والإصلاحات الداعمة للكفاءة الاقتصاديّة، تُسهِم في رفع نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلّي الإجمالي لتقترب من النسبة المُتوسّطة المُناظِرة في الدول مُتوسّطة الدخل.

ومن أبرز هذه السياسات والإصلاحات الآتي:

- تحسين البيئة المُؤسّسيّة والتنظيميّة من خلال إعادة تعريف دور الدولة وتحوّلها إلى الرقيب والمُنظّم والحكم لضمان بيئة استثماريّة عادلة، وتبسيط الإجراءات الإداريّة على غِرار المنصّة الإلكترونيّة المُوحّدة لتراخيص الاستثمار التي أُطلِقَت حديثًا، فضلًا عن تحسين الخدمات اللوجستيّة، وتوفير أراضٍ صناعيّة مُجهّزة بالمرافق. هذه الإجراءات تُقلّل من تكاليف مُمارسة الأعمال وترفع كفاءة الأسواق، ويُحفّز الابتكار وديناميكيّة الأعمال.

- جذب مُستثمرين محوريين وتفعيل الروابط مع الشركات المحليّة، وبخاصة الصغيرة والمُتوسّطة، مما يُسهِم في نقل المعرفة والتكنولوجيا ورفع كفاءة سلاسل القيمة المحليّة.

- تنفيذ إصلاحات ماليّة هيكليّة تستهدف تعبئة الإيرادات وتعزيز كفاءة المُؤسّسات الماليّة العامة، مع ضبط الإنفاق الحكومي، وبما يُسهِم في تقليص عجز المُوازنة والدين العام تدريجيًا إلى ٣٫٥٪ و٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي بحلول ٢٠٣٠. ويُساهِم هذا الانضباط المالي في خفض مخاطر الاقتصاد الكلي، وتحرير مزيدٍ من الموارد وتوجيهها نحو الاستثمار الإنتاجي، مما يُدعّم الإنتاجيّة عبر زيادة كفاءة تخصيص رأس المال.

٢) تنمية الصادرات وتوجيه الإنتاج نحو القطاعات القابلة للتبادُل التجاري، مما يُعزّز من التخصّص والتنافسيّة، ويدفع الشركات إلى تبنّي تكنولوجيا أكثر كفاءة. وفي هذا السياق، يُسهِم البرنامج الجديد لرد أعباء التصدير في دعم هذا التوجّه من خلال التركيز على دعم المُنتجات ذات العلاقات التشابكيّة القويّة والقيمة المُضافة العالية، بما يُعزّز تنافسيّة الصادرات المصريّة ويُشجّع التوسّع في الأسواق الخارجيّة.

٣) زيادة مُساهمة الصناعة التحويليّة غير البترولية في النمو الاقتصادي من خلال رفع نسبتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يُقارِب ١٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك بالتركيز على تعميق التصنيع المحلّي، وتقليل الاعتماد على المُكوّنات المُستوردة، وتطوير الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المُضافة المُرتفعة.

٤) دمج التكنولوجيا في مُختلف الأنشطة الاقتصاديّة لرفع الإنتاجيّة وخفض التكاليف، إلى جانب دعم الابتكار والبحث والتطوير كمُحرّك أساسي للنمو طويل الأمد.

٥) تعزيز مُشاركة المرأة في سوق العمل من خلال مُعالجة الحواجز الاجتماعيّة، والاستفادة من الطاقات البشريّة غير المُستغلّة حاليًا، مما يُحسّن من تخصيص الموارد في سوق العمل، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على الإنتاجيّة. ويتطلّب ذلك عددًا من التدخّلات، منها:

- تهيئة بيئة عمل آمنة وداعمة للنساء، وتعزيز الأُطُر التنظيميّة ذات الصلة، ومنها القوانين الداعمة للعمل اللائق، مثل تشريعات الرعاية، والعمل بساعات مرنة، وإتاحة الإجازات المُناسبة، بما يُحفّز النساء على الانخراط والاستمرار في سوق العمل.

- تعزيز سياسات تمكين المرأة في القطاع الخاص، ودعم ريادة الأعمال النسائيّة، والمشروعات الصغيرة ومُتناهية الصِغَر، والتعاونيّات الإنتاجيّة، حيث أن هذه الآليّات قد تُشكّل أدوات فعّالة لتعويض التراجُع في فُرص التوظيف الحكومي نتيجة استمرار تجميد التعيينات في مُنشآت القطاع العام، ولاسيّما أن نتائج بعض المشروعات التنمويّة المحليّة أظهرت بالفعل أثرًا إيجابيًا في هذا السياق، ما يستدعي التوسّع في تطبيقها على المُستوى القومي بالتعاون مع شُركاء التنمية لتوفير فُرص عمل آمنة ولائقة للنساء.

٦) تحسين جوّدة رأس المال البشري من خلال توجيه موارد إضافيّة لقطاعي التعليم والصحّة، استنادًا إلى

الحيّز المالي الناتج عن إصلاحات الماليّة العامة، مما يدعم تكوين قوى عاملة أكثر تأهيلًا وصحّة، وهو عامل رئيسي في رفع مُستويات الإنتاجيّة في المدى المُتوسّط والطويل.

- **السيناريو المتحفظ**

في نظرة أكثر تحفظاً، يُفترض توقّف الزخم الحالي في مُعدّلات النمو حال تصاعُد التوتّرات الجيوسياسيّة والتجاريّة العالميّة، بما في ذلك تنامي السياسات الحمائيّة وتزايُد التوتّرات بين القوى الكُبرى، إلى جانب تصاعُد حِدّة النزاعات في منطقة الشرق الأوسط، وعلى رأسها الصراع الدائر بين إسرائيل وإيران. وتُؤدّي هذه التوتّرات مُجتمعة إلى اضطرابات في حركة التجارة وسلاسل الإمداد، واستمرار تعطّل الملاحة في البحر الأحمر، مما يُقيّد إيرادات قناة السويس ويُزيد الضغوط على ميزان المدفوعات. كما يُسهِم ارتفاع أسعار الطاقة وتراجُع واردات الغاز في رفع تكلفة الإنتاج والضغط على قطاعات حيويّة، مثل الصناعة والسياحة. وفي ظل هذه البيئة العالميّة والإقليميّة غير المُستقرّة، يُصبِح الاقتصاد المصري أكثر عُرضة لصدمات مُتعدّدة تُؤثّر على مُؤشّرات الاقتصاد الكلي عبر قنوات مُتشابكة، تشمل الحسابات الخارجيّة، والأوضاع الماليّة والنقديّة، والنشاط الحقيقي، وتدفّقات الاستثمار، مما يُحِدّ من قُدرته على الحفاظ على وتيرة نمو مُستدام.

فعلى مُستوى الحسابات الخارجيّة، يُؤدّي استمرار اضطرابات الملاحة إلى إبقاء إيرادات قناة السويس عند مُستويات مُتدنية، في الوقت الذي تتزايد فيه الضغوط على الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة. وتُشير تقديرات البنك الدولي[1] إلى أن كل زيادة بمقدار دولار واحد في أسعار الغاز تُفاقم العجز التجاري بنحو ١٠٠ – ١١٠ مليار جنيه (ما يُعادِل ٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، بينما يُؤدّي ارتفاع سعر برميل النفط بنحو ١٠ دولارات إلى تدهوّر إضافي بنحو ٠,٢٪ من الناتج المحلي. وتنعكس هذه التطوّرات سلبًا على استقرار العملة المحليّة، وتُؤدّي إلى تأجيل مسار التيسير النقدي في ظل تصاعُد الضغوط التضخميّة، وازدياد التقلّب في سوق الصرف، وتراجُع ثقة المُستثمرين، وخروج رؤوس الأموال، وارتفاع تكلفة التمويل، إلى جانب تباطؤ الاستثمارات الخليجيّة نتيجة انخفاض أسعار النفط وزيادة حالة عدم اليقين الإقليمي.

أما على صعيد الاقتصاد الحقيقي، ففي حال تصاعُد التوتّرات الإقليميّة من جديد، وما يُصاحِبها من عدم انتظام تدفّق واردات الغاز من إسرائيل، وبافتراض استمرار تراجُع الإنتاج المحلي، ستتسع فجوة العرض والطلب على الكهرباء، مما يُضعف قُدرة الدولة على تلبية احتياجات القطاعات الإنتاجيّة، وبخاصة الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، مثل الأسمدة والحديد والصلب والألومنيوم. ويُؤدّي ذلك إلى تراجُع النشاط الصناعي والتصديري، وارتفاع تكاليف التشغيل، وإضعاف القُدرة التنافسيّة للمُنتجات المصريّة.

وفي هذا السياق، يُتوقّع انخفاض مُعدّل الاستثمار الكلي إلى ما دون ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يُفقد الاقتصاد فرص نقل التكنولوجيا وتحديث الأصول الرأسماليّة. ومع تباطؤ الابتكار وتدهوّر جودة البنية الإنتاجيّة، يتراجع مُعدّل نمو إنتاجيّة عوامل الإنتاج الكليّة، في وقت تتزايد فيه التحديّات أمام الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلّي وتنفيذ الإصلاحات بالوتيرة المنشودة. ونتيجة لتراكُم هذه الضغوط، يُصبح من الصعب الحفاظ على مُعدّل نمو اقتصادي مُستدام يتجاوز ٤٪ سنويًا على المدى المُتوسّط، في ظل بيئة عالميّة مُتقلّبة، وحيّز مالي محدود، وتحديّات داخليّة مُتراكمة.

يستعرض الجدول التالي أهم المستهدفات والافتراضات الأساسية لسيناريو الإصلاحات المتسارع، والتي تم تحديدها على مدى السنوات القادمة حتى عام ٢٠٣٠، وما هو مأمول بحلول ٢٠٥٠. كما يتضمن مقارنة بين السيناريوهات الثلاثة (الإصلاحات، الأساسي، المتحفظ) فيما يخص مؤشرات عام ٢٠٣٠ فقط.

١ البنك الدولي (٢٠٢٥). الأثر الاقتصادي للنزاع بين إيران وإسرائيل على الاقتصاد المصري (مذكرة خلفية، غير منشورة)

المُستهدفات الكميّة للسردية الوطنية للتنمية الاقتصاديّة

المُؤشّر[3]	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤ [4]	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[2]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٢,٤	٤,٢	٤,٥	٤,٨	٥,٥	٦,٠	٦	٧	٤	٨	يُعزى نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة إلى عِدّة عوامل رئيسة، من أبرزها: • تنامي دور القطاع الخاص في الأنشطة الإنتاجيّة، • تحسّن أداء الصناعات التحويليّة وزيادة مُساهمتها في الناتج، • الأثر الإيجابي لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي تُسهِم في تحسين بيئة الأعمال، وتحفيز الاستثمارات، ورفع كفاءة تخصيص الموارد. المُعدّل المُستهدف للنمو البالغ ٧٪ أكثر طموحًا من برنامج عمل الحكومة الذي حدّد مُعدّل نمو ٦,٥٪ بحلول ٢٠٣٠. مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

٢ تم الاسترشاد بنتائج نموذج التنبؤ بأوضاع الاقتصاد الكلي MFMOD-GJ المستخدم من قبل البنك الدولي عند تحديد مستهدفات عام ٢٠٥٠
٣ تعتمد التقديرات على البيانات الفعلية المتاحة حتى ١٥ أغسطس ٢٠٢٥
٤ تقدير مبدئي

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
مُعدّل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٠,٩	٢,٧	٣	٣,٣	٤,٠	٤,٥	٤,٥	٥,٠	٢,٥	٦,٥	يعكِس تطور مُعدّل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تحسّنًا تدريجيًا في مُستوى معيشة المُواطن، استنادًا إلى الفرضيّات الآتية: • تزامُنًا مع الزيادة في مُعدّلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، يُفترض حدوث انخفاض تدريجي في مُعدّلات النمو السكاني لتتراوح بين ١,٤٪ و١,٥٪، وهو ما يُعزّز من الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي على نصيب الفرد من الناتج. المُعدّل المُستهدف للنمو البالغ ٥,٥٪ يُعد أكثر طموحًا من مُعدّل ٥٪ المُدرج في رؤية مصر ٢٠٣٠. مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
مُساهمة الصناعة التحويليّة في الناتج المحلي الإجمالي (٪) (البترولية وغير البترولية)	١٤,٦	١٥,٩	١٦,٩	١٧,٧	١٨,٣	١٨,٧	١٦	٢٠	١٥	٣٠	• تعميق التصنيع المحلي وتقليل الاعتماد على المُكوّنات المُستوردة، • تشجيع الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المُضافة المُرتفعة، • التوسّع في الصناعات الخضراء والصديقة للبيئة تماشيًا مع أهداف التنمية المُستدامة، النسبة المُستهدفة تُعد أقل من نسبة ٢٨٪ المُدرجة في رؤية مصر ٢٠٣٠. مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.
مُساهمة الصناعة التحويليّة غير البترولية في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١١,٩	١٣,٤	١٤,٤	١٥,٤	١٦	١٦,٥	١٤	١٨	١٢,٥	٢٥	• تعميق التصنيع المحلي وتقليل الاعتماد على المُكوّنات المُستوردة، • تشجيع الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المُضافة المُرتفعة، • التوسّع في الصناعات الخضراء والصديقة للبيئة تماشيًا مع أهداف التنمية المُستدامة. النسبة المستهدفة تعد أقل من نسبة ٢٠٪ المدرجة في رؤية مصر ٢٠٣٠. مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
مُساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٣,٤	٣,٨	٣,٩	٤,١	٤,٣	٤,٥	٤,٠	٤,٧	٣,٥	١٠	• تصميم وتنفيذ استراتيجية تسويق شاملة للترويج لوجهات ومنتجعات مصر السياحية • نسب النمو ترتبط بنمو الطاقة الفندقية المتاحة في مصر. • تحقيق النمو مرتبط بتحسن المناخ الاستثماري وتوافر الأراضي اللازمة للاستثمار السياحي. • النمو مرتبط بمضاعفة سعة المطارات المصرية، وزيادة مقاعد الطيران المخصصة لمصر. مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
عدد السائحين بالمليون[٥]	١٥,٨	١٧,٥	١٨,٩	٢٠,٤	٢٢,٥	٢٤,٧	٢٠	٢٨	١١,٧	٥٠	• تصميم وتنفيذ استراتيجية تسويق شاملة للترويج لوجهات ومنتجعات مصر السياحية • نسب النمو ترتبط بنمو الطاقة الفندقية المتاحة في مصر. • تحقيق النمو مرتبط بتحسن المناخ الاستثماري وتوافر الأراضي اللازمة للاستثمار السياحي. • النمو مرتبط بمضاعفة سعة المطارات المصرية، وزيادة مقاعد الطيران المخصصة لمصر. مصدر البيانات: وزارة السياحة والآثار

٥ يشير عدد السائحين إلى السنوات الميلادية وليس إلى السنوات المالية

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
مساهمة قطاعات الطاقة (الكهرباء واستخراجات البترول والغاز وتكرير البترول) في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٠,٣	١٠,٤	١٠,٥	١٠,٦	١٠,٧	١٠,٨	١٠,٥	١٠,٩	١٠,٤	١٥	• فرضية معدل نمو سنوي ٦٪ في المتوسط مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
نسبة مشاركة الطاقة المتجددة بمزيج الطاقة الشاملة (رياح-شمسي-مائي-نووي ٪)	١١,٥	١٣,٨	١٥,٥	١٨,٦	٢٥	٣٠	٢٥	٤٢	٢٠	٥٥	• التوسع في أنظمة تخزين الطاقة. • تحسين وتطوير البنية التحتية اللازمة لربط مشروعات الطاقة المتجددة بالشبكة القومية مصدر البيانات: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
مُساهمة قطاع الاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي (٪)[٦]	٢,٥	٢,٩	٣,٢	٣,٥	٣,٨	٤,١	٢,٨	٤,٥	٢,٥	٨	• فرضية معدل نمو سنوي ١٥٪ في المتوسط مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
مُساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٤,٤	١٤,٥	١٤,٦	١٤,٧	١٤,٨	١٤,٩	١٤,٧	١٥,٠	١٤,٥	٢٠	• فرضية معدل نمو سنوي ٥٪ في المتوسط مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
الاستثمارات الكليّة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١١,٧[٧]	١٣,٣	١٥,٢	١٥,٧	١٦,٥	١٧,٢	١٧	١٨,٠	١٤	٣٠	• زيادة الاستثمارات الخاصة، نتيجة تخارُج الدولة التدريجي من عدد من الصناعات وفتح المجال أمام القطاع الخاص، • تحسّن بيئة الأعمال وتوافُر الحوافز الاستثمارية، • توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجيّة ذات الأولويّة. • الاستجابة السريعة للتطوّرات العالميّة المُتسارعة، والاستفادة من الفرص الاستثماريّة التي تُتيحها هذه التحوّلات. مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

٦ سيُعاد النظر في هذه المستهدفات مع صدور بيانات الناتج المحلي الإجمالي طبقاً للقطاعات للربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، وذلك في إطار مراجعة المنهجية وتقييم الأداء للعام المالي بأكمله.

٧ بعد استبعاد تدفقات مشروع رأس الحكمة

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الاستثمارات الكليّة (٪)	٤٣,١	٥٦,٤	٦٠	٦٢	٦٤	٦٥	٤٩	٦٦	٤١	٧٥	• سياسات تمكين القطاع الخاص، وتفعيل وثيقة سياسة ملكيّة الدولة، • تخارُج الدولة من بعض الأنشطة الاقتصاديّة وفتح مجالات أوسع أمام المُستثمرين، • توفير حوافز استثماريّة وتشريعيّة داعمة لجذب وتمكين الاستثمارات الخاصة. النسبة المُستهدفة ٦٦٪ تُعد مُتقاربة مع النسبة المُحدّدة في رؤية مصر ٢٠٣٠ والبالغة ٦٥٪، ولكنها أقل من النسبة التي حدّدها برنامج عمل الحكومة، والبالغة ٧٠٪ بحلول ٢٠٣٠. مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
الاستثمارات الخاصة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٥	٧,٥	٩,١	٩,٧	١٠,٥	١١,٢	٧,٤	١١,٩	٦,٨	١٥	• نجاح السياسات الهادفة إلى تحفيز الاستثمار الخاص من خلال تحسين مُناخ الأعمال وتوفير بيئة قانونيّة ومُؤسّسيّة داعمة، • استفادة القطاع الخاص من التخارُج التدريجي للدولة من بعض الأنشطة الاقتصاديّة. مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
مُساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٧٧,١	٧٨,٢	٧٨,٥	٧٩	٧٩,٥	٨٠,٨	٨١,٢	٨٢	٧٥	٨٥	• الدور المحوري للقطاع الخاص في دفع النشاط الاقتصادي والإنتاجي، • نتائج السياسات الحكوميّة الهادفة إلى تمكين القطاع الخاص وزيادة مُشاركته في التنمية، • تطور مُساهمته في مُختلف القطاعات، بما في ذلك الصناعة، الخدمات، والتجارة. مصدر البيانات: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
نسبة صافي الاستثمار الأجنبي المُباشر من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٢,٨[٨]	٣,١	٤,٢	٤,٢	٤,٣	٤,٥	٣,٧	٤,٤	٣,١	٥	• في إطار سيناريو الإصلاح، يُفترض استمرار تدفّقات الاستثمارات الأجنبيّة المُباشرة بوتيرة مُعتدلة تُقدّر بنحو ١٥٪ سنويًا، لتصِل إلى نحو ١١٢ مليار دولار بشكل تراكُمي بحلول عام ٢٠٣٠. • تم إعداد هذه التقديرات استنادًا إلى سلسلة بيانات تاريخيّة مُنقّحة واستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر، مع استبعاد التدفّقات الاستثماريّة ذات الطابع الاستثنائي، مثل مشروع رأس الحكمة. النسبة المُستهدفة ٤,٤٪ تُعد أكثر طموحًا من النسبة المُدرجة في رؤية مصر ٢٠٣٠ والبالغة ٣٪ مصدر البيانات: البنك المركزي المصري ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

٨ بعد استبعاد تدفقات مشروع رأس الحكمة

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
صافي تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليار دولار)	١١,١	١٠,٧	١٦,١	١٧,٨	٢٠	٢٢,٨	٢٠,٥	٢٤,٦	١٧,٦	١٠٠	• تحسّن نسبي في جاذبية الاقتصاد المصري للاستثمارات الأجنبيّة، • تعظيم الاستفادة من المناطق ذات الميزات النسبيّة، وعلى رأسها المنطقة الاقتصاديّة لقناة السويس، كمركز جاذب للاستثمارات في سلاسل التوريد والتصنيع والخدمات اللوجستيّة. • استقرار السياسات الكليّة، وتوافُر فرص استثماريّة في قطاعات استراتيجيّة كالتصنيع والطاقة المُتجدّدة والسياحة والاتصالات. • تم إعداد هذه التقديرات استنادًا إلى استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر. مصدر البيانات: البنك المركزي المصري.

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
نسبة الاستثمارات العامة الخضراء إلى إجمالي الاستثمارات العامة (٪)	٤٠	٤٥	٥٠	٥٥	٦٠	٦٥	٧٠	٧٥	٦٥	٨٥	• التزام الدولة بأجندة التنمية المُستدامة وأهداف المُناخ، • التوسّع في المشروعات مُنخفضة الانبعاثات الكربونيّة، مثل الطاقة المُتجدّدة، النقل النظيف، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، • تعزيز التمويل المُوجّه للمشروعات صديقة البيئة بدعم من الشراكات الدوليّة والمُؤسّسات التنمويّة. • يُمثّل هذا التوجّه خطوة استراتيجيّة نحو التحوّل إلى اقتصاد أخضر أكثر قُدرة على التكيّف مع التحديّات المُناخيّة وتعزيز النمو المُستدام. النسبة المُستهدفة في ٢٠٣٠ البالغة ٧٥٪ تتوافق مع ما حدّده برنامج عمل الحكومة للعام ذاته مصدر البيانات: البنك المركزي المصري ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
الصادرات السلعيّة والخدميّة (بالمليار دولار)	٦٢,٨	٧٢,٣	٧٥,٥	٩٢,٩	١١٠,٣	١٢٧,٦	١٠٠	١٤٥	٩٠	٢٥٠	• فرضيّة مُعدّل نمو سنوي ١٥٪ في المتوسط لسيناريو الإصلاحات قيمة الصادرات المُستهدفة بحلول ٢٠٣٠ تتوافق مع برنامج عمل الحكومة، وتُعد أكثر طموحًا من القيمة المُقدّرة بـ ١٠٤ مليار دولار في رؤية مصر ٢٠٣٠ مصدر البيانات: البنك المركزي المصري.
الصادرات السلعيّة (بالمليار دولار)	٣٢,٥	٤٠,١	٤٢,٢	٦٥,٧	٧١,١	٨٥,٦	٨٠	١٠٠	٧٠	١٧٥	• فرضيّة مُعدّل نمو سنوي ١٥-٢٠٪ في المتوسط لسيناريو الإصلاحات. مصدر البيانات: البنك المركزي المصري.

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
صافي الصادرات السلعيّة والخدميّة (بالمليار دولار)	-٢٥,٢	-٣٥,٣	-٣٤,٩	-٢٩,٧	-٢٤,٨	-١٩,٩	-٥٠	-١٤,٩	-٦٠	١٥	• هناك توجّه نحو تقليص العجز تدريجيًا، ويعتمد تحسين صافي الصادرات على مجموعة من السياسات والإجراءات، من أبرزها: • تسريع وتيرة التصدير، لا سيما في القطاعات ذات القيمة المُضافة العالية، • زيادة مُعدّلات الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسيّة لتقليص فاتورة الواردات، • توسيع نطاق التصنيع المحلي وتعميق سلاسل القيمة، • تشجيع سياسات الإحلال محل الواردات عبر دعم المُنتجات الوطنيّة وتحفيز الصناعات البديلة، • الاستفادة من الموقّع الاستراتيجي لقناة السويس كممر تجاري عالمي لزيادة الصادرات الخدميّة (وبخاصة النقل واللوجستيات) • تعزيز مُساهمة قطاع السياحة من خلال برامج تمويل جديدة، والتوسّع في الطاقة الفندقيّة، وتنظيم تأجير الوحدات السكنيّة، ودعم السياحة المُتخصّصة بما يُسهِم في زيادة الإيرادات. مصدر البيانات: البنك المركزي المصري.

المؤشّر	٢٠٢٣/٢٤	٢٠٢٤/٢٥	٢٠٢٥/٢٦	٢٠٢٦/٢٧	٢٠٢٧/٢٨	٢٠٢٨/٢٩	٢٠٣٠		٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	الإصلاحات	
عدد الوظائف المُضافة سنويًا (بالمليون)	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩٥	٠,٩٥	١,١	١,٥	٢,٥	يعكس هذا المسار التقديري عدد الوظائف الجديدة التي يُتوقّع توليدها سنويًا، وفق سيناريو الإصلاحات الذي يرتكز على الآتي: • تكثيف جهود دعم وتنمية المشروعات الصغيرة ومُتناهية الصِغَر باعتبارها أكبر مُولّد للوظائف، • تعزيز الروابط التشابكيّة بين المشروعات الصغيرة والمُنشآت الكبيرة بهدف تكامُل سلاسل الإنتاج وزيادة فرص التشغيل، • تسريع وتيرة دمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي، بما يُتيح توسيع القاعدة الضريبيّة وتحسين جودة الوظائف، وتحفيز ريادة الأعمال وتطوير المهارات الإنتاجيّة لدى الشباب. مصدر البيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
مُعدّل المُشاركة في القوى العاملة كنسبة من السكان في سن العمل (٪)	٤٤,٢	٤٥,٧	٤٦,٨	٤٨	٤٩,٢	٥٠,٤	٥١,٧	٥٣	٤٥	٧٥	• تحسّن مُعدّل المُشاركة في سوق العمل نتيجة لتوسّع النشاط الاقتصادي وتزايُد فرص التشغيل، • نجاح البرامج الداعمة لتمكين الفئات الأقل مُشاركة مثل النساء. • فاعليّة جهود دمج الاقتصاد غير الرسمي، التي أسهمت في تحويل عدد أكبر من الأفراد إلى قوّة عمل رسميّة. مصدر البيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.
مُعدّل مُشاركة الإناث في القوى العاملة (النسبة المئويّة للإناث في سن العمل) (٪)	١٦,٥	١٦,٩	١٧,٣	١٧,٧	١٨,٢	١٨,٦	١٩,١	١٩,٦	١٧	٦٠	• التوسّع في برامج تنمية المرأة وتعزيز قُدراتها الإنتاجيّة، • توسيع فُرص العمل أمام النساء من خلال مُبادرات التشغيل وريادة الأعمال، • تحسين بيئة العمل وتطوير السياسات المُؤسّسيّة الداعمة لمُشاركة المرأة، • زيادة الوعي بأهميّة دمج المرأة في مُختلف الأنشطة الاقتصاديّة الرسميّة. نسبة المُشاركة المُستهدفة أقل طموحًا من تلك المُدرجة في رؤية مصر ٢٠٣٠ والبالغة ٢٤٪. مصدر البيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
نسبة العمالة غير الرسميّة بأجر من إجمالي القوى العاملة (نسبة التشغيل غير الرسمي) (٪)	٦٥-٦٠	٦٣	٦٠	٥٨	٥٥	٥٣	٥٠	٤٥	٦٠	٢٥	• تُقدَّر العمالة المُنتسِبة إلى القطاع غير الرسمي بما يتراوح بين ٦٠٪ و٦٥٪ من إجمالي القوى العاملة. • لا يزال هناك غياب لحصر شامل ودقيق لحجم هذا القطاع، إلا أن الجهود المبذولة من قِبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من خلال تطوير التعداد الاقتصادي - خاصة عبر إدراج المُنشآت مُتناهية الصِغَر سواء المُسجّلة أو الغير مُسجّلة فمن المُتوقّع أن تُساهِم هذه الإجراءات في تحسين دِقّة البيانات المُتعلّقة بالقطاع غير المُنتظِم. • من المُتوقّع أن تُظهر نتائج التعداد الاقتصادي القادم صورة أوضح لحجم هذا القطاع، بما يُسهِم في صياغة سياسات أكثر فعاليّة نحو دمج الاقتصاد غير الرسمي وتحسين جودة التوظيف. النسبة المُستهدفة تعد مُتقاربة إلى حد ما من النسبة المُحدّدة في رؤية مصر ٢٠٣٠، والبالغة ٤٤٪. مصدر البيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
نسبة الإيرادات الضريبيّة للناتج المحلي الإجمالي (٪)	١١,٦	١٣	١٤	١٤,٨	١٥,٦	١٦,٤	١٦	١٧,٢	١٤	٢٥	• يُفترض إحراز تقدّم في إصلاحات السياسة الضريبيّة والجمركيّة، بما يشمل تنفيذ الاستراتيجيّة الضريبيّة مُتوسّطة الأجل، وتوسيع نطاق التحوّل الرقمي، وتحديث الإطارين التشريعي والإداري، بهدف تعزيز كفاءة تعبئة الإيرادات العامة، وتوسيع القاعدة الضريبيّة، بما يُسهِم في زيادة الحصيلة الضريبيّة بنحو لا يقِل عن ٨,٠٪ - ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا النسبة المُستهدفة البالغة ١٨٪ أقل من النسبة المُدرجة في رؤية مصر ٢٠٣٠ والبالغة ٢١٪. مصدر البيانات: وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.
نسبة الإنفاق العام على الخدمات الصحيّة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١,٤	١,٢	١,٢	١,٤	١,٦	١,٨	١,٤	٢	١,٢	٥	• وفقًا لبيانات وزارة الماليّة الإنفاق العام يتضمّن أوجه إنفاق كافة جهات الاختصاص (الجاري والاستثماري) مع إدراج مدفوعات الفوائد على القروض الممنوحة للخدمات الصحيّة. مصدر البيانات: وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

المُؤشّر	٢٤/٢٣	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[٢]	مُلاحظات/افتراضات سيناريو الإصلاحات
							الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات	
نسبة الإنفاق العام على خدمات التعليم من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١,٩	١,٧	١,٥	٢	٢,٥	٣	١,٩	٣,٥	١,٥	٨	• وفقًا لبيانات وزارة الماليّة الإنفاق العام يتضمّن أوجه إنفاق كافة جهات الاختصاص (الجاري والاستثماري) مع إدراج مدفوعات الفوائد. مصدر البيانات: وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.
العجز المالي الكلي (٪)	٧,٣	٧,٦	٧,٣	٥,٥	٤,٩	٤,٢	٤,٢	٣,٥	٧	٠	• تم الاعتماد على المُستهدفات المُدرجة في البيان المالي لموازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٦. مصدر البيانات: وزارة المالية.
الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٨٩,٤	٨٥	٨١,١	٧٩,٨	٧٧,٥	٧٥	٨٠	٧٠	٨٥	٥٥	• يُفترض تحقيق ضبط مالي تدريجي وتنفيذ استراتيجيّة الدين مُتوسّطة الأجل (MTDS)، بما يُسهِم في خفض نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي على نحو مُستدام، مع الحفاظ على مُستويات مقبولة من المخاطر وتخفيف أعباء خدمة الدين على المدى المُتوسّط. المُستهدفات خلال الأعوام الماليّة تتوافق مع نسبة ٨١٪ المُدرجة في برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٥/٢٤- ٢٠٢٧/٢٦). مصدر البيانات: وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

المخاطر والفُرص في ظل التطوّرات الدوليّة الحالية

تخضع آفاق الاقتصاد المصري لعدد من المخاطر التي قد تُؤدّي إلى انحراف مُؤشّرات الاقتصاد الكلّي عن السيناريو الأساسي أو سيناريو الإصلاح، ويُعد المشهد الاقتصادي الكلّي الحالي عُرضة لمخاطر في ظل التطوّرات العالميّة مما يستدعي إجراء تحليل شامل لهذه المخاطر وإدارتها بفعاليّة.

فيشهد العالم في الوقت الراهن تحوّلات كُبرى تُعيد تشكيل ملامح النظام الاقتصادي العالمي، في ظل تصاعُد الاضطرابات الجيوسياسيّة والتوتّرات التجاريّة وعودة السياسات الحمائيّة، وارتفاع مُستويات عدم اليقين بشأن مُستقبل النظام التجاري مُتعدّد الأطراف. هذه التحوّلات تأتي في وقت تُواجه فيه الاقتصادات تحديّات مُتزايدة، من بينها تباطؤ النمو، وارتفاع أعباء الدين العام، وتشديد الأوضاع الماليّة.

وبالنسبة للاقتصادات الناشئة، فإن تداعيّات هذه التطوّرات العالميّة قد تكون أكثر حِدّة، نظرًا لاعتمادها الكبير على التجارة الدوليّة وتدفّقات رؤوس الأموال، فضلًا عن محدوديّة حيّز السياسة المُتاح لديها لمُواجهة الصدمات الخارجيّة. وفي ظل هذا السياق العالمي المُتغيّر، تبرُز الحاجة المُلِحّة لتعزيز القُدرة على الصمود من خلال إصلاحات هيكليّة، وتحقيق توازنات داخليّة وخارجيّة أكثر استدامة، وتعزيز التعاون الدولي لضمان بيئة اقتصاديّة عالميّة أكثر إنصافًا واستقرارًا.

وفي هذا الإطار، تبرُز حاليًا تحديّات مُركّبة تُؤثّر على الاقتصاد المصري بطُرُق مُختلفة: تصاعُد التوتّرات التجاريّة العالميّة من جِهة، واندلاع تصعيد عسكري إقليمي بين إيران وإسرائيل من جِهة أخرى، والذي، رغم التهدئة الحالية، نُشير إليه كمصدر مُحتمل لمخاطر في حال تجدّدت هذه الصراعات. وتستدعي هذه التطوّرات مُوازنة دقيقة بين ما تفرضُه من مخاطر مُحتملة وما قد تنطوي عليه من عوامل داعمة في بعض الجوانب.

أولًا: المخاطر والتحديّات القائمة

يفترض السيناريو المتحفظ تصاعُد المخاطر المحليّة والخارجيّة، بما في ذلك تلك التي تم التطرّق إليها أعلاه. ولا يزال استمرار الاضطرابات الجيوسياسيّة واحتماليّة تفاقُمها يُؤثّران على نمو الاقتصاد العالمي بشكل عام، وعلى الدول المُتأثّرة بشكل مُباشر مثل مصر، لا سيما من خلال تأثير تراجُع إيرادات قناة السويس نتيجة استمرار اضطراب حركة الملاحة في البحر الأحمر.

يُؤدّي التصعيد العسكري بين إسرائيل وإيران إلى ارتفاع أسعار الطاقة، بما في ذلك النفط والغاز، ما يُزيد من فاتورة الواردات ويضغط على ميزان المدفوعات.

من بين المخاطر التي قد تبرُز في سياق ارتفاع حالة عدم اليقين، خروج رؤوس الأموال الأجنبيّة من الأسواق المحليّة، وهو ما قد يُؤدّي إلى ضغوط إضافيّة على الجنيه المصري نتيجة زيادة الطلب على العملة الأجنبيّة. ومن شأن ذلك المُساهمة في تراجُع قيمة الجنيه، وارتفاع عوائد السندات المصريّة وأسعار عقود التحوّط ضد التخلّف عن السداد، بما يعكس تصاعُد مُستويات المخاطر السياديّة، كما قد يُقيّد ذلك قُدرة السياسة النقديّة على المُضي في مسار التيسير، ويُؤدّي إلى ضغوط تضخميّة إضافيّة.

وقد يُشكّل استمرار التوترّات الإقليميّة لفترة مُطوّلة عامل ضغط مُحتمل على أداء قطاع السياحة، بالنظر إلى حساسيته تجاه الأوضاع الأمنيّة. ويُعد تأجيل افتتاح المتحف المصري الكبير أحد المُؤشّرات على مدى تأثّر بعض الأنشطة السياحيّة بتطوّرات السياق الإقليمي، وهو ما يستدعي المُتابعة المُستمرّة لضمان الحفاظ على الزخم الإيجابي للقطاع.

أما على صعيد التجارة، فإن تصاعُد السياسات الحمائيّة، وبخاصة من جانب الولايات المُتحدة الأمريكيّة، وما يُقابلها من إجراءات مُضادة من الشركاء التجاريين، يخلق

بيئة غير مُستقرّة للتجارة العالميّة وسلاسل الإمداد، ويُؤثّر سلبًا على ثقة المُستثمرين وتدفّقات الاستثمار الأجنبي المُباشر، إلى جانب ما يُسبّبه من تراجُع الاستثمارات الخليجيّة في مصر نتيجة انخفاض أسعار النفط وتزايُد القيود الماليّة لدى هذه الدول.

كما قد تتأثّر أسعار السلع الغذائيّة المُستوردة نتيجة اضطرابات سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن، رغم عدم اعتماد مصر على إيران أو إسرائيل كمصادر رئيسة للغذاء. وتُضاف إلى ذلك صعوبات مُحتملة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصاديّة بذات الوتيرة المُخطّطة، في ظل الضغوط الخارجيّة المُتزايدة وتراجُع الحيّز المالي.

ثانيًا: الفُرص المُتاحة لتعزيز الصمود والنمو

وفي ضوء سيناريو الإصلاح المُتسارع، الذي يُفترض فيه توافُر بيئة خارجيّة مُواتية، يُمكن للاقتصاد المصري التفاعُل معها بمرونة وسرعة، بما يُتيح الاستفادة من الفُرص الناشئة على الساحة العالميّة، تزامُنًا مع تسارُع وتيرة تنفيذ الإصلاحات، تبرُز فُرص واعدة يُمكِن أن تُسهِم في تعزيز صمود الاقتصاد المصري وتحفيز النمو. من بين هذه الفُرص تحسين تنافسيّة المُنتجات المصريّة، لا سيما في القطاعات النسيجيّة والزراعيّة، في ظل تراجُع أداء بعض الدول المُنافسة المُتأثّرة بالرسوم الجمركيّة الأمريكيّة، كما يُمكِن لمصر الاستفادة من إعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالميّة، بفضل موقعها الجغرافي المُتميّز وشبكة اتفاقيّاتها التجاريّة المُتنوّعة، مما يُعزّز فُرصها في استقطاب صناعات مُهاجرة وتوطين أنشطة إنتاجيّة جديدة، لا سيما في مجالات الإلكترونيّات ومُكوّنات السيارات والملابس الجاهزة.

وإذا ما تراجعت أسعار السلع الوسيطة عالميًا، فقد تنخفض تكاليف الإنتاج، مما يُسهِم في تعزيز القُدرة التنافسيّة للصادرات المصريّة. وتُمثّل هذه التحوّلات فُرصة لتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكليّة، من خلال تنويع القاعدة التصديريّة، وتحسين بيئة الأعمال، وتبسيط القواعد التنظيميّة، بما يخلق مُناخا جاذبًا للاستثمارات طويلة الأجل، لا سيما من دول الخليج، في قطاعات تتمتّع بالاستقرار والعائد المُجزي. وعلى صعيد الدور الإقليمي، يمكن لمصر أن تلعب دورًا مُتناميًا كوسيط موثوق في النزاعات، بما يُعزّز من مكانتها الجيوسياسيّة ويجذب اهتمامًا دوليًا داعمًا.

السـرديـة الـوطنية
للتنمية الاقتصادية

السيـاسات الداعمـة
للنمـو والتشغيـل